وكذا متى وأين وكيف وأيان وكناية النفي فاعرفها والواقع
او سابقا غير قائم الزيدان او فعلا نحو ليس قائم الزيدان ومرفوعه
العبارة الاولى اسن عبارة ابن الحاجب حيث قال بعد حروف النفي
والف الاستفهام والبصاد وحسب قال بعد حروف النفي وألف الاستفهام
وقال الشارح بعد لفظ الحروف منسوخا وبعد ما كما يليها
لم يذكر ايضا لفظ كناية بناء لكان اختصر ايضا فافهم واعرفه فانه
المراد به ما لا يكون مستقلا فيشمل الكلمة المفصل مثل الرغيف
انت عن البحث ثم انه ينتقض التعريف بنحو اقائم ابوه زيد
فانه يصدق عليه قائم زيد الصفة الواقعة بعد كذا فهم منه
ليس مبتدأ بل هو جزء الخبر فان الجزء ليس قائم بل مع ما بعده
والجواب ان المتبادر من البعدية الاتصال لفظا ومعنى وفي مثل
المثال المذكور وان وجد الاتصال لفظا لكن لم يوجد معنى اذ
الاستفهام داخل في المعنى على المبتدأ الذكر هو نيد كذا في التسهيل
فيكون التقدير ازيد قائم ابوه واما كون زيد اقائم ابوه فلا يخرج
كونه في صورة الجزء المفرد واقتضاء الاستفهام صدر الكلام ولهذا
لم يخرج في كلامه زيد اقائم ابوه كما جاء زيد قائم ابوه كما خرج به الفاضل
العصام ولو سلم فلا ضير لانه دفع الانتقاض لكنه يلزم التزام

الكلمة بلا حاجة اما اولا فلان جعل مبتدأ لا يفيد عن كونه
خبرا والصفة اذا كانت مع مرفوعها خبرا لا يكون الا عرب الذكر
استحقه الجميع في لفظها وغير هذه الصورة واما فيها فلو
جعلت مبتدأ يكون اجراء هذه الحيثية في لفظها دون حيث
كونها خبرا في محاورة الاخصاء من كون هذا الكلام واما اذا لم تجعل
مبتدأ بان حمل على التقدير الاول كما في زيد قائم ابوه فيستقيم
واما ثانيا فلانه اذا جعلت مبتدأ يكون المجموع جملة منه واما
اذا لم تجعل بان حمل عليه ايضا يكون مفردا صورة ومعنى والاصل
في الجزء الافراد والعدول عنه بلا داع تكلف لا يخفى واما ثالثا فلان
كون المسند مبتدأ خلاف الاصل حتى قيل انه مبتدأ اضطراري
بحيث لو وجد رفعه بوجه سوى الابتداء لم يحكم عليه بانه مبتدأ
ولا خفاء في وجوده هنا وفي ان الحكم بخلاف وليس هذا خلاف
قائم زيد حتى يتقضى لان كون الجزء مقدما والمبتدأ موخرا
الاصل كما ان كون المسند مبتدأ كذلك فبالنظر الاول
جعلت مبتدأ لوجود الاضطرار في الجملة وبالنظر الثاني جعلت
خبرا واحدا منهما يفيد عن الاخر بخلاف ما نحن فيه كما عرفت نحو قائم
الزيدان وما قائم الزيدون والصفة فيها متعينة للابتداء

Copyright © King Saud University